العدد (1802) السنة السابعة - الأحد (23) أيار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

وزارة الثقافة: الاستئناس برأي دائرة السينما والمسرح يثير المشاكل

فنانون: المفترض إعادة إعمار مسرح الرشيد قبل الوطني

اقر مشروع تأهيل المسرح الوطني عام ٢٠٠٥ ولم يباشر بتنفيذه الا في عام ٢٠١٠، هذا التنفيذ اثار لغطا ولبسا كبيرين سيما أن المدة ما بين اقراره والبدء بتنفيذه ليست بالقصيرة ما اثار استياء الفنانين ودائرة السينما والمسرح فضلا عن التلكؤ في انجازه بسبب التغييرات المتعددة التي اجريت على (التندر) الأساسي الذي لم يأخذ بعين الاعتبار خشبة المسرح والتقنيات الملحقة بها (منظومات الصوت والإنارة والمؤثرات الأخرى)، والبعض الآخر ألقى باللائمة على وزارة الثقافة اذ كان الاولى بها ان تبدأ بأعمار مسرح الرشيد اولا ومن ثم تؤهل المسرح الوطني كونه يمثل صرحا ثقافيا لا يمكن الاستغناء عنه او اهماله بهذه الطريقة المتخلفة.

تأهيل معطل

شاكر المياح ... تصوير / سعد الله الخالدي

مسرح الرشيد خرائب أم مسرح

مشهد مأساوي

(المدى) تابعت هذا الموضوع والتقت بادئ ذي بدء معاونة المدير العام لدائرة السينما والمسرح الفنانة الدكتورة عواطف نعيم التي قالت: الكلفة الكلية لاعمال تأهيل المسرح بلغت ملياراً وستمائة وثلاثين مليون دينار والكلفة التخمينية هي مليارا دينا ر، نحن الجهة المستفيدة والتندر تمت الموافقة عليه منذ عام ٢٠٠٥ قبل ان يكون الدكتور شفيق المهدي مديرا عاما للدائرة وقبل التحاقي بمنصب معاون المدير العام اذ بدأ التأهيل في نهاية عام ٢٠٠٩ والحقيقة كان التندر مفاجأة لنا وتساءلنا: كيف حصلت الموافقة على مثل هذا التندر؟ اذ لم نكن على علم به فالجهة الوحيدة التي تعرف به هي دائرة الشؤون الهندسية التابعة لوزارة الثقافة التي هي مسؤولة ايضا عن دار الازياء العراقية وقاعة الرباط وقاعة الشعب باستثناء مسرح الرشيد المهمل تماما ولم تضعة ضمن مشاريع الاعمار.

المسرح الوطني الرئة الوحيدة التي يتنفس بها المسرحيون

وتضيف:

وبعد مناقشات ومداولات مستفيضة حاولنا قدر المستطاع النهوض بمفردات التندر وان نغير ببعض مفرداته لان قياسات دائرة الشؤون الهندسية لا تتناسب مع القياسات الحقيقية على ارض الواقع اذ لم يؤخذ رأي دائرتنا في هذا الموضوع المهم ولا حتى استشيرت حينما وضعت تفاصيل التندر باعتبارها هي الجهة المستفيدة من المشروع، ونحن وحتى هذه اللحظة نحاول ان نتدخل ببعض التفاصيل التي تبدو لنا غير ذات جدوى. وتسترسل: هناك مشاكل كثيرة ينبغي معالجتها كأن يشمل التأهيل خشبة المسرح باعتبارها قلب المسرح وعليه يجب تجديدها وعلى وفق المواصفات العالمية التي تتماهى مع ما موجود في المسارح العالمية الحديثة وكذلك الاثاث ومنظومة الانارة والصوت وجميع التقنيات والمستلزمات الضرورية والمقاعد التي اضحى عمرها الآن ما يقرب من ثلاثين عاما وتمت صيانتها لمرة واحدة وهياكلها الآن متداعية وكذلك اعادة فرش ارضية الصالة بما يتناسب مع تطلعاتنا كفنانين مسرحيين بان يكون المسرح الوطني لائقا بالجمهور العراقي العاشق للمسرح، وان يكون مؤهلا لاقامة المهرجانات والفعاليات والأنشطة الثقافية المقبلة باعتباره الرئة الوحيدة التي يتنفس منها المسرحيون، المسارح العالمية اليوم و في نهاية العقد الاول من الالفية الثالثة تشتمل على احدث التقنيات في الصوت والاضاءة والمؤثرات والمستلزمات المسرحية والستائر والهيرسات والكواليس وحتى منظومة التبريد ولا يقتصر التأهيل على صبغ الحمامات والجدران الداخلية والواجهة الامامية والمداخل لان التأهيل الحقيقي هو في خشبة المسرح وصالة العرض. وتوضح: كان من المقرر ان نتسلمه قبل الاحتفالات بيوم المسرح العالمي في آذار الماضي من عام ٢٠١٠ غير انهم مددوا السقف الزمني لغاية ٣٠ حزيران المقبل وانا شخصيا لدي تحفظات على هذا الموعد، العمل يجري بوتائر وئيدة وبطيئة ولهذه الاسباب نقلنا نشاطاتنا وتماريننا وعروضنا الى منتدى المسرح علما بان الموسم المسرحي يبدأ في مفتتح شهر ايلول المقبل.

المسرح الوطني بحاجة للتقنيات الحديثة

المدير العام لدائرة السينما والمسرح الدكتور شفيق المهدي قال: مع البطء الحاصل في اعمال التأهيل غير اننا نطمح بالاحسن والافضل لان التندر اعد في عام ٢٠٠٥ وينفذ في عام ٢٠١٠ وهذا غير معقول تماما وتساءل: ما هي المستجدات في المسرح الوطني خلال الأعوام الخمسة الماضية؟ وما هي المتطلبات والتكنولوجيا الجديدة؟ وكيفية التأهيل والاعمار وما هي المواد الداخلة فيه؟ والتي نتطلع الى ان تعيد امجاد المسرح الوطني، هناك خلل كبير في التندر المعد ونحن كمؤسسة رسمية لديها قسم هندسي في مرحلة تفاهم مع الوزارة والجهة المنفذة من اجل اعادة صياغة للتندر الذي كان من المفروض ان يعد في عام ٢٠٠٩ او ٢٠١٠ لاننا نحتاج الى تقنيات وليس الى الطابوق والسمنت والحصى والأصباغ لان التقنيات الموجودة الان في المسرح الوطني تعود الى عام ١٩٨١ بدءا من المصاعد الى اجهزة الصوت والاضاءة التي اكل الدهر عليها وشرب وادعو وزارة الثقافة الى ان تعهد بإعداد التندرات إلى المديريات العامة لان الإشكال الحاد يكمن في ان التندر اعد قبل خمس سنوات واحيلت المقاولة في نهاية عام ٢٠٠٩ وبمبلغ بسيط جدا لا يكفي للمسرح الوطني ولا يخطو خطوة واحدة باتجاه مسرح الرشيد، ويضيف: قوة وروح المسرح الوطني بالخشبة ومنظومة التبريد وهذا غير موجود في التندر الحالي، ماذا نفعل بمسرح ليس فيه تبريد طوال مدة فصل الصيف اللاهب في العراق التي امدها سبعة اشهر؟

لقد فوجئت في احد الايام بدخول مقاول ومهندس مقيم من الوزارة واخبروني بانهما سيبدآن عملهما في تأهيل المسرح الوطني وهذا يعني ان الوزارة لم تستأنس برأي الجهة المستفيدة التي هي دائرة السينما والمسرح وكذلك هو الامر مع البناية الجديدة التي ستقام خلف المسرح الوطني وهذه اشكالية كبيرة وكان الاجدر بالوزارة ان تبدأ اولا بأعمار مسرح الرشيد الذي يشتمل على اجنحة لدوائر الادارة والتمرين في حين ان المسرح الوطني صالة عرض فقط والغريب ان الكثير من المسؤولين في الدولة والحكومة تبرعوا مرارا للمسرح الوطني ولم يصل شيء من هذه التبرعات منذ عامين.

التخصيصات المالية الإضافية أربكت المشروع

بعد ذلك التقينا معاون مدير قسم الشؤون الهندسية المهندس ثامر فيصل الذي قال: عملية اعمار وتأهيل المسرح الوطني تبنتها وزارة الثقافة اذ ارسلت مجموعة من المهندسين في كل الاختصاصات واجرت كشفا موقعيا على مبنى المسرح وبيان احتياجاته ومن ثم وضع مفردات التندر واعلان المناقصة التي رست على شركة عراقية (لم يجب على سؤال المدى الذي تمحور حول الاستئناس برأي دائرة السينما والمسرح بحجة انه يثير المشاكل)، اما المهندس رائد اسماعيل المشرف على التنفيذ من قبل شركة صقر العراق المنفذة فقد قال: فقرات التندر تضمنت معالجة الصحيات التي كانت تعاني نضوحات وتكسرات فتمت إعادة تأهيلها وطلاء الاماكن غير المصبوغة ورصف احد سقوف الابنية المتضررة وبمساحة ١٣٠ متراً مربعاً وتجهيز مولدتين بطاقة ميكا واط لكل منهما وادامة خشبة المسرح ومعالجة الاضرار بعد قشطها وتسويتها وتثبيت القطع المتحركة فيها، وعند البدء بالتنفيذ اعترض بعض مسؤولي دائرة السينما والمسرح على عملية الادامة واقترحوا استبدالها باخرى حديثة كونها قديمة و متهرئة ولم تحصل الموافقة على هذا المقترح حتى هذه اللحظة بسبب التخصيصات المالية المضافة لان مساحة الخشبة تبلغ ٨٢٠ مترا مربعا وتحتاج الى كميات كبيرة من الخشب الخاص وبدورنا عرضنا على الجهة المستفيدة سبعة انواع من الخشب بدءا من ارخص الانواع المتمثلة بالخشب (الجام) مرورا بالجاوي والمهوكني والزان والميرلنتي فاختاروا بداية المهوكني والزان وبما ان الوزارة ليس لديها تخصيصات اضافية فتمت مخاطبة وزارتي المالية والتخطيط للموافقة على التخصيصات الاضافية ولم يرد اي جواب لحد اليوم، وهناك سطوح تبلغ مساحتها ٢٠٠٠ متر مربع لم تدرج في التندر الاصلي فضلا عن الكميات الاضافية من الاصباغ.

اما المقاول عبد الستار حسين فقد قال: التندر ذو مبلغ مليار و ٣٠٠ مليون دينار لا يتضمن تأهيل الصحيات وغيرها فقط بل هناك فقرات تجهيزية من ضمنها الستارة الرومانية والستارة الامامية ومولدة ذات طاقة ميكا واط و (هاي تينشن) وضواغط تبريد عدد اربعة واضيفت فقرة أخرى هي تبديل الكراسي وليس تغليفها، لانها فرنسية المنشأ وجرى تغليفها عدة مرات فاصبحت لا تليق بالمسرح الوطني واتفقنا مع الجهة المستفيدة على استبدالها على وفق تصاميم ايطالية مصنعة في الاردن والعمل جار بالاستبدال، ناهيك عن الفقرات الاخرى كتأهيل سرداب تحت الخشبة ومعالجة الطفح الموجود فيه وتبديل الارضيات وتجهيز الكافتريا وتطويرها بسقف زمني حدد ب ١٥٥ يوما من دون الاخذ بعين الاعتبار المعوقات التي طرأت على العمل ومنها بقاء ملاك دائرة السينما والمسرح في الموقع واجراء التمارين المسرحية اثناء العمل فاضيفت لنا مدة ٤٥ يوما اخرى اما الان فقد صدر الغيار الثالث الذي يشتمل على اعمال مدنية واعتقد سينجز العمل خلال الشهرين المقبلين اذا ما صدرت الموافقة على الغيار الثالث، هذا كله ضمن كلفة التندر الاصلي، ولا بد من معرفة حقيقة قائمة ان فقرات التندر اغلبها تجهيزية واستطيع القول ان كلفتها وحدها بحدود مليار دينار، وبصراحة فان المبلغ المخصص لا يكفي لتغطية جميع مفردات التندر الاصلي والتغييرات التي جرت عليه ولا بد من تخصيصات اضافية لاستكمال متطلبات الاعمار والتأهيل التي تليق بهذا الصرح الثقافي الكبير. ويوضح: التوقف الحالي بسبب ترقبنا الموافقات على التخصيصات الجديدة فاذا حصلت في شهر اب فان الانجاز سيتأخر الى ايلول، واذا صدرت في تموز فالانجاز سيكون في آب.

آراء الفنانين

وللوقوف على آراء الفنانين التقينا اولا الفنانة المسرحية ساهرة عويد التي قالت: بحكم تواجدي اليومي في المسرح الوطني لم الحظ سوى الحفريات والتراب والرمل في منطقة مرآب المسرح، وفي داخله سيما ونحن نجري تدريباتنا على خشبته ليس هناك اي ملامح او نشاط اعماري باستثناء علب الكراسي الجديدة وفرش جزء من مدرجات المسرح التي رفعت عنها الكراسي، انا لا ادري هل هي حملة اعمار ام ترميم؟ وبدلا من الاهتمام بالشكليات فمن الضروري الالتفات الى الامور المهمة جدا مثل تقويم واعمار مسرح الرشيد بغية ان ينتقل الممثل اليه لغرض ممارسة نشاطاته على خشبته ويصار بعد ذلك الى تأهيل المسرح الوطني بعد ايجاد بناية بديلة لدائرة السينما والمسرح والدوائر الاخرى لان المسرح الوطني الآن هو عبارة عن دائرة رسمية يختلط عملها مع عمل الشركة المنفذة ناهيك عن الاتربة ومواد البناء التي نتمرن بين اكداسها الآن وأصبت بعقدة حقيقية من هذه المقرنصات التي يجري العمل بها في مدخل المسرح وتساءلت: ما المقصود بالاعمار؟ هل هو يعني شل حركة وتعطيل نشاط الفنانين من خلال اطالة مدته؟ مع الاسف فان بعض الناس لا يحترمون الزمن، لدينا الآن هدر بالوقت وهدرفي الطاقات والاموال وبالشباب ايضا.

الفنان فلاح ابراهيم قال: من يقودون البلد الآن هم أناس لا يعون شيئا ويفتقرون الى العلمية والكفاءة فينصبون وزيرا لا علاقة له بالوزارة وباختصاصها فوزير الثقافة الحالي مثلا يقضي معظم ايامه في الاردن فأي وزير هذا؟ إذ كان عليه ان يستوزر في الاردن وليس في العراق.

في وزارة الثقافة – دائرة الشؤون الهندسية

في دائرة الشؤون الهندسية التقينا المهندس اسامة الذي قال وهويبتسم: انا لا اعلق بشئ سوى اني اراهن على ما بعد الانجاز اذ سيجد المسرحيون مسرحهم مغايرا لما كان عليه قبل الاعمار شكلا ومضمونا واجزم بانهم سيفخرون بما انجزناه لهم وسيفرحون به ايما فرح.

في ميدان العمل التقينا مديرة دائرة الشؤون الهندسية المهندسة بان عوني توقيع العقد جاء متأخرا اذ لم يكن هناك وزيرا للثقافة كي يوقع العقود ولم توقع الا في نهاية شهر آذار عام ٢٠٠٨ من قبل وزير الثقافي الحالي الدكتور ماهر الحديثي وقبل هذا لا احد كانت لديه صلاحية التوقيع حتى الوزير بالوكالة، وجداول الكميات كانت معدة قبل التاريخ الذي ذكرته وكانت قد اعلنت واحيلت غير ان الذي اعاق التنفيذ هو التوقيع وكما اسلفت، والاعمال التي تجري في المسرح الوطني هي للتأهيل، اما ما يحتاجه مسرح الرشيد فهو الاعمار الكامل لانه لم يعد مسرحا بعدما تعرض للقصف بل هو هيكلا انشائيا (ستركجر ستيل) وهذا النوع اثبت فشله انشائيا ولدينا تقارير من جامعة بغداد تثبت فشله وهو آيل للسقوط بفعل الضربات العنيفة التي وجهت اليه وتحتاج عملية اعماره الى كلفة اولية قدرها ٢٥ مليار دينار، ووزارة التخطيط ترفض ادخاله ضمن الخطة الاستثمارية وحصة وزارة الثقافة منها لا تتجاوز ٢٥ مليار دينار وهل يجوز ان نضعها كلها لمسرح الرشيد؟ وماذا سنخصص للمشاريع الاخرى؟ ومع ذلك تم ادراجه ضمن الخطة الخمسية يعني من الان والى عام ٢٠١٤. وعن المسرح التدريبي قالت: هو مخصص للتدريب فقط بغية ان تضل الخشبة الرئيسة صالحة للعرض دائما وان لا تتعرض للتلف. اما المهندس في دائرة السينما والمسرح جمال محمد فخري فقد قال: تم تهيئة منتدى المسرح كمكان بديل ونقلنا اليه نصف الكوادر والملاكات وادارات اقسام المديرية لان المسرح بوضعه الحالي ضاق بنا وبهذا تم تخفيف الزخم الحاصل جراء اعمال التأهيل والنشاطات المسرحية.

متى تعاد له الحياة؟

تعقيب على تحقيق

(التزوير في الوثائق الرسمية)

□ زاهر الزبيدي

لا يخفى على أحد الخطر الداهم الذي يطول البلد بسبب عمليات التزوير المنظمة في الوثائق الرسمية المهمة تلك العمليات التي استفحلت في العراق بعد ٢٠٠٣، والسبب في ارتفاع المنحنى البياني لتأثيرها يعود بالدرجة الأساس الى دقة عمليات التزوير التي أصبحت تطابق بشكل كبير الوثائق الرسمية المتداولة على كافة المستويات أهميتها، وكذلك فأن توفر المعدات اللازمة له وفرت بيئة ملائمة لذلك، ولا ننسى أن ضعف الرقابة الأمنية في حينه أدت إلى ظهور مراكز منظمة ومحمية من قبل الجماعات المسلحة،تمركزت في مناطق النزاع الأمني، تلك المراكز التي كان من المتعذر وصول المفارز الأمنية المتخصصة لها.

ونحن الآن في ٢٠١٠ لازالت الأخبار تطالعنا بين الحين والأخر عن القبض على عصابات التزوير المنظمة وكان آخرها ما جاء في صحيفة المدى الغراء بتأريخ ١٩ /٥/ ٢٠١٠. حيث أجرت الصحيفة لقاء مع رئيس أحدى عصابات التزوير تحدث فيه عن مستويات العمل في عصابته مما يخلق حالة من الإحباط إزاء حجم العمل الذي كانت تقوم به تلك العصابة في تزوير مختلف الوثائق الرسمية وبما يسهل عمل السارقين وحتى العصابات الإرهابية!

ونحن في العراق لسنا قادرين لغاية الآن على وضع الأسس الحقيقية لتطوير نوعية الوثائق العراقية المتداولة ونوعية مكاتباتنا الرسمية التي تتم في مستوياتها الأفقية والعمودية، أقول لازلنا منذ تأسيس الحكومة العراقية دؤبين وبإصرار غريب، قد يكون غير متعمدين على أتباع ذات الأساليب التقليدية فيها.. تلك الأساليب التي غادرتها أبسط حكومات الدول منذ زمن طويل، كذلك فنحن أغمضنا أعيننا عن مستوى التقنيات التي استخدمتها دول العالم في هذا المجال، ولازلنا نستخدم ذات الورق وذات الأختام وذات النوعية من الطباعة في كل وثائقنا ومُكاتباتنا. والسبب في ذلك أن هذا الموضوع لم يدار من قبل ذوي الخبرة والإختصاص في هذا المجال، قد تكون المحاصصة سببا في ذلك، وعدم درايتهم بما يجري في العالم من تطورات على هذا الصعيد، فأهم الوثائق في يومنا هذا وهذا هو الخطر المحدق بنا والذي يجب أن نبدأ في وضع نهاية له.

أما كيف نبدأ بذلك؟ فأعتقد أن البداية هي بوضع حد فاصل للأدوات والمواد المستخدمة في وثائقنا باعتماد التقنيات الحديثة والأدوات المستخدمة في الأسواق المحلية كما ونحّجم أستيردها للقطاع الخاص أو حتى نضعه في دائرة المنع للتقليل من احتمالية الحصول على ذات المعدات التي تستخدمها الحكومة ويتم ذلك بالطرق التالية:

١. استخدام الورق الخاص يحمل شعار الحكومة أو الوزارات أو المؤسسات الحكومية حسب أنواعها على شكل علامة مائية في أماكن محددة من الورق عند تصنيعه وتتم في خارج القطر كون تلك التقنية غير متوفرة في العراق وهناك مصانع خاصة لها تتمركز في دولة السويد وبعض الدول الأوربية.. حيث ستؤدي تلك التقنية إلى فقدان المزور إلى الحلقة الأولى من أدواته، هذا إذا ما ضمنا عدم تسرب هذا النوع من الورق من الدوائر الرسمية ووصوله إلى أيدي من يقومون بعمليات التزوير أي أن الرقابة الذاتية داخل الدوائر الرسمية مهمة جدا في حصر ذلك الخطر ويسهل على الحكومة عمليات المراقبة الشاملة مستقبلا.

٢. اعتماد ألوان مميزة للورق مع سمك (thickness) محدد يفوق السمك المتداول في السوق g٨٠، مع اعتماد ورق بمواصفات عالمية مميزة فالعارفون بالأمر يعلمون أن هناك آلاف الأنواع من الورق لم تدخل القطر لغاية الآن.

٣. تجنب استخدام الأختام الحالية والتي أصبحت تنفذ بصورة طبيعية وسهلة في الأسواق فلا يوجد حاليا ختم حكومي غير قابل للتزوير بفضل توفر المعدات وسهولة أستيراد موادها الأولية، والحكومة لا يمكنها منع إستيراد تلك المكائن لكونها تستخدم لعمل الأختام الشخصية والخاصة وتؤدي أعمالاً مدنية ليست بالحكومية وليس لها علاقة بموضوع التزوير. لذلك فعلى الحكومة استخدام أختام حديثة وأحبار خاصة لها أو استخدام أختام على هيئة طوابع قوية اللصق كما يحدث ونراه في بعض وثائق دول الخليج ووضعها بيد المدير العام المخول لتلك الدائرة ونؤكد مرة أخرى على أهمية الأمانة في هذا الموضوع وهو المحور الأساس في كل ما نقوله ونخطط له.

٤. أعتماد التصاميم الحديثة في إصدار الوثائق من حديث دقة التصاميم واعتماد الشعارات ذات الصعوبة المعلومة في تزويرها، كذلك فأن جمالية الوثيقة تعطي انطباعا حضاريا عن تطور البلد لاسيما والعراق لديه طاقات فنية كبيرة في هذا المجال والملاحظ أن أغلب الشعارات الحكومية رديئة التصميم والسبب في ذلك هو كوننا قد وضعناها على عُجالة وفي ظروف حرجة كان يمر بها البلد مما يستدعي إعادة النظر فيها الآن ونحن ندخل ٢٠١٠، فبمقارنة بسيطة مع أقرب الدول بخصوص مستوى الوثائق نرى مدى تفوقهم علينا، العالم الآن بدأ ينظر الى تخلف وثائقنا ويستضعفونها فوثائقنا من السهولة أن تزور في دول الجوار لا في العراق فقط وهذه مشكلة أخرى من الصعوبة السيطرة عليها لكونها خارج نطاق سلطة الحكومة، فعلى سبيل المثال لا الحصر.. بطاقة السكن، عقد الزواج، عقد الدور السكنية.. هذه كلها وثائق تبقى ملازمة للفرد لفترات طويلة تناهز العقود من الزمن مما يستدعي أن تكون مصنعة من الورق ذي الاستخدام القوي، ناهيك عن بطاقة الأحوال المدنية وشهادة الجنسية.

٥. تأسيس المطابع الحكومية وإعادة العمل بها واستقطاب ذوي الحرفة والأمانة للعمل بها وفق ضوابط وشروط تحددها إدارتها.

٦. أتباع إجراءات إدارية مهمة منها على سبيل المثال أن الوثائق الخاصة بالخريجين التي تثبت كفاءتهم يتم إرسالها عن طريق السفارات في الخارج إلى الجهات التي تروم الحصول عليها. وهناك إجراءات أدارية أخرى يتم اعتمادها دعماً لإجراءات التي يتم اتخاذها أعلاه.

وبعدما ذلك كله فان الكرة الآن في ملعب الحكومة التي عليها أن تبادر بشكل جدي وموضوعي ومخطط بدقة وفعالية في تجاوز تلك المرحلة لإخراج مؤسساتها الحكومية التابعة لها من تلك الدائرة التي تمثل أولى مراحل الخطر الذي قد يعصف بالمؤسسات الحكومية.. أقول عليها أن تضع خططها وأجراء مسح شامل وفوري لكافة الوثائق الحكومية الأكثر تداولاً والأكثر قابلية على التزوير.. قد يكون الأمر صعباً لكونها جميعاً معرضة لذلك، ولكن لنكون على مستوى المسؤولية في هذا الجانب وعلينا أن لا نتركه كما تركه أسلافنا لنا فنتركه لأبنائنا ولا أعتقد أن أحداً منا لم يطاله التزوير يوماً أو يقع تحت دائرته.

على الحكومة أن تشكل لجنة عليا دائمية وعلى مستوى عال وترصد لها الإمكانات المناسبة ولكن نلتمسها أن تكون من ذوي الاختصاص والتي قد تضم أخصائيين وحتى مصممين وغيرها لتجري مراجعاتها المستمرة لمستوى الوثائق وتقدم توصياتها لرئيس الحكومة بصورة مستمرة حول آخر التطورات في هذا المجال كما وعلينا أن نبدأ بأحداث تلك النقلة النوعية في الوثائق ونهنئ موظفينا لاستيعاب هذا التطور بالتدريب على مستوى متقدم ولنتجاوز ما نحن فيه من تخبط، فمن المهم جداً أن نبدأ بتامين وثائقنا من التزوير منعاً لاستفحال الموضوع ووصوله لدرجة نفقد بها السيطرة عليه ونمنع مخاطره على المجتمع.